مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة بحثية

إدارة التعثر الانتخابي

آليات الرصد الوقائي وحوكمة الماكينات الميدانية

د. محمد حمزة علوان



إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

الملخص التنفيذي:

تناقش هذه الدراسة كيف يمكن للماكنات الانتخابية الحزبية تفادي التعثر الميداني وتراجع التصويت، عبر الانتقال بها من أطر الحشد والاستقطاب التكتيكي إلى «منظومة حوكمة وقائية لإدارة التعثر الانتخابي».

وتقدّم الدراسة مصفوفة رصد استباقي ونموذجاً معيارياً-تحليلياً يمكّن قيادات الحملات من رصد مؤشرات التعثر مبكراً والحد من تشتت الكتل التصويتية عبر ثلاثة أبعاد:

1. الاختلالات التنظيمية والقانونية: مثل تعديلات القوانين أو الطعون والترتيبات الإجرائية.
2. الاضطرابات التنافسية والسياسية: مثل حدة الاستقطاب وتفكك التحالفات وتراجع الإقبال.
3. الصدمات الخدمية والجيواقتصادية: مثل الضغوط المعيشية وتراجع الخدمات.

وتستند الدراسة إلى المنهج المؤسسي الوظيفي والتحليل الاستشرافي، بالجمع بين أداة إدارة المخاطر الانتخابية (ERM Tool) الصادرة عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) ونموذج «القدرة التحليلية للسياسات» لمايكل هوليت (Howlett, 2015)، بهدف مأسسة العمل الميداني وتقليل الهدر التشغيلي. وتشير النتائج إلى أن صمود الماكينة الانتخابية يعتمد على التعامل مع الانتخابات كمسار مستمر، وتفعيل وحدات إنذار مبكر، وبناء سيناريوهات تحوط تحفظ استدامة القاعدة التصويتية.

1. المقدمة

أولاً: إشكالية الدراسة

تنطلق هذه الورقة من مُسلَّمة تحليلية مفادها حدوث تحول جوهري في بيئة العمليات الانتخابية وحوكمة الحملات الميدانية، فلم تعد الماكنة الانتخابية الحزبية مجرد جهاز لوجستي موسمي يقتصر دوره على الحشد التكتيكي وجمع الأصوات يوم الاقتراع (وقد سبق للباحث تناول البُعد اللوجستي والتطبيقي لإدارة يوم الاقتراع وضبط الفائض التصويتي في دراسة سابقة، بينما تركز هذه الورقة على البناء المؤسسي والوقائي للدورة الانتخابية الكاملة؛ انظر: علوان، 2026).

ففي بيئة تنافسية معقدة ومفتوحة على عدم اليقين، أظهرت الأزمات الميدانية والتحولات التشريعية المفاجئة أن أساليب التعبئة التقليدية محدودة القدرة على حماية التماسك التنظيمي للحزب. ومن هنا تبرز إشكالية البحث: الحاجة إلى إعادة صياغة الوظيفة التشغيلية للماكينة الميدانية، ونقلها من نمط «الاستجابة الانفعالية» لردود الأفعال، إلى «منظومة حوكمة وقائية لإدارة التعثر الانتخابي».

ويُعرّف الباحث «التعثر الانتخابي» إجرائياً بأنه: (تلك الاختلالات والأزمات التنظيمية والميدانية الطارئة التي تصيب الأداء التشغيلي للحملة، وتؤدي إلى انحسار قدرتها على التحوط، وتشتت قواعدها التصويتية الصلبة قبل العملية الانتخابية أو في أثنائها).

ولبناء هذا الإطار الوقائي، يستند البحث إلى مقتربات «القدرة التحليلية للسياسات» (Policy Analytical Capacity) وفق نموذج مايكل هوليت (Howlett, 2015, p. 173) عبر تفعيل المسح البيئي والنمذجة التنبئية لسلوك الناخبين، مستفيداً من أطر الإنذار المبكر لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2009, p. 4) والمؤسسة الدولية

للديمقراطية والانتخابات (International IDEA, 2013, p. 2; 2014, p. 15) عبر أداة إدارة المخاطر الانتخابية (ERM Tool). وتتجلى أهمية الإشكالية في قياس قدرة الأحزاب والتنظيمات السياسية على تجاوز التعامل مع الانتخابات بوصفها «حدثاً عابراً»، والنظر إليها كـ «دورة ممتدة» تتطلب رصداً استباقياً لأبعاد التعثر الثلاثة:

1. الأبعاد التنظيمية والقانونية.
2. الاضطرابات التنافسية والسياسية.
3. الصدمات الخدمية والجيواقتصادية.

ثانياً: فرضيات الدراسة

يقوم البناء التحليلي للورقة على فرضية محورية مفادها أن قدرة الماكينات الميدانية على التماسك والحد من الهدر التشغيلي ترتبط طردياً بمستوى امتلاكها لمنظومة رصد وقائي ومصفوفات إنذار مبكر، تتيح استشراف مظاهر التعثر الانتخابي قبل تفاقم الأزمات التنظيمية. وتتفصّل هذه الفرضية عبر مسارات سردية متكاملة:

1. يُرجّح أولاً أن اتساع الفجوة بين القيادات الميدانية والقواعد التصويتية يدفع نحو تفاقم حالة الانحسار الانتخابي وتشتت الأصوات، ما لم تُفعل الماكنة أدوات المسح البيئي ورصد التحولات السلوكية للناخبين بصورة استباقية (Mair, 2013, p. 18; Howlett, 2015, p. 175).
2. تفترض الورقة أن التعديلات التشريعية والقرارات الفوقية تشكل المحرك الأبرز للاختلالات الميدانية، مما يفرض على الماكنة الحزبية تطوير استجابة مرنة تعتمد نمذجة السيناريوهات البديلة والتكيّف الإجرائي السريع.

3. يكتمل هذا البناء التحليلي بربط استدامة الكفاءة الميدانية للماكينة بقدرتها التشغيلية على معالجة بيانات الرصد الجيواقتصادي والخدمي، وتحويلها إلى تكتيكات احتواء سريعة تقي التنظيم من الارتباك الشامل (UNDP, 2009, p. 10).

ثالثاً: أهداف الدراسة والمنهجية المعتمدة

يتطلع هذا البحث إلى تحقيق غايات استراتيجية تتلخص في إعادة تأطير البنية التشغيلية للماكنات الانتخابية، وبناء مصفوفة رصد وقائي متعددة الأبعاد تُصنف عتبات التعثر الميداني وتطرح سيناريوهات استجابة بديلة أمام القيادات التنفيذية.

ولتحقيق هذه الغايات، تُوظف الدراسة المنهج المؤسسي الوظيفي إلى جانب التحليل الاستشرافي، بالاعتماد على أداتين قياسيتين. الأولى هي أداة إدارة المخاطر الانتخابية الصادرة عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA, 2013, p. 2; 2014, p. 15) لتفكيك التهديدات والمخاطر الميدانية إلى 36 مؤشراً تشغيلياً موزعة على مراحل الدورة الانتخابية الشاملة. والثانية هي نموذج مايكل هوليت للقدرة التحليلية للسياسات (Howlett, 2015) لقياس وتطوير المهارات الفردية والتنظيمية للماكينة الميدانية في أساليب التنبؤ، والتحليل الإحصائي، والمسح البيئي المستمر.

2. الإطار النظري والمفاهيمي

أولاً: التحول الوظيفي للماكينات الحزبية وتحديات التعثر الميداني

تفسر الأدبيات الكلاسيكية للسلوك الانتخابي نشوء الأحزاب والماكنات الميدانية بوصفه استجابة طبيعية للانقسامات الاجتماعية والسياسية الهيكلية داخل المجتمع (Lipset & Rokkan, 1967, p. 14). غير أن التحولات المعاصرة في أنماط التنافس السياسي أظهرت تراجع القدرة التشغيلية للنماذج التعبوية التقليدية، ولا سيما عند

مواجهة ظواهر الانحسار التصويتي واتساع الفجوة التنظيمية بين القيادات وقواعدها الميدانية (Mair, 2013, p. 18).

تكتسب دراسة «إدارة التعثر الانتخابي» أهميتها النظرية من كونها تعالج هذا الاختلال الهيكلي. فهي تسعى إلى إعادة هيكلة الماكنة الحزبية لتتحول من أداة حشد موسمي إلى وحدة رصد وحوكمة وقائية. وتكون هذه الوحدة قادرة على امتصاص الصدمات الميدانية وتطويق النزاعات التنظيمية ضمن أطر المؤسسية والتكيّف الاستباقي (UNDP, 2009, pp. 30–31).

ثانياً: النموذج المعياري ومحدودية البيئات الزبائنية

تقتضي السلامة المنهجية لهذا الطرح التمييز الصريح بين واقع الماكينات الانتخابية القائمة في البيئات الانتقالية والنامية وبين النموذج المفاهيمي المستهدف. ففي الممارسة العملية، غالباً ما تتسم الماكينات الميدانية بالهشاشة التنظيمية، وتُدار عبر شبكات زبائنية وعلاقات نفعية شخصية تفتقر للبنى التحليلية والتخطيط الاستراتيجي (Mair, 2013, p. 22; UNDP, 2009, p. 11).

وبناءً عليه، تطرح هذه الدراسة نموذجاً معيارياً تحليلياً يوضح ملامح الماكنة الميدانية المتقدمة. ولا يفترض هذا النموذج وجود قدرات فنية مكتملة في الواقع الحالي، بل يقدم إطاراً عملياً يبين كيف تنتقل الكيانات السياسية من الإدارة الزبائنية وردود الفعل إلى عمل مؤسسي منظم قادر على التحوط الميداني وإدارة الأزمات القانونية والشعبية (Howlett, 2015, p. 175).

ثالثاً: مقتربات الرصد الوقائي والقدرة التحليلية للسياسات

صُمم نموذج مايكل هوليت (Howlett, 2015) أساساً لقياس القدرة التحليلية داخل المؤسسات الحكومية والإدارة العامة، لكن هذه الدراسة تطبقه منهجياً على إدارة التنظيمات الحزبية. فالأحزاب اليوم لم تعد مجرد كيانات سياسية تقليدية، بل تؤدي أدواراً تخطيطية قريبة من العمل الحكومي في إدارة الحملات وصياغة البدائل وقراءة تغيرات سلوك الناخبين (Carroll & Davis-Roberts, 2013, p. 89). لذلك تصبح مستويات القدرة الثلاثة في النموذج - الفردية والتنظيمية والنسقية - معياراً مناسباً لفحص كفاءة الماكينات الميدانية (Howlett, 2015, p. 173). ترتبط إدارة التعثر هنا بالقدرة التحليلية للسياسات عبر تفعيل ثلاثة مستويات مترابطة:

1. القدرة الفردية: كفاءة الكوادر في القراءة والتحليل الاستشرافي.
2. القدرة التنظيمية: كفاءة البنية الحزبية في جمع البيانات الميدانية وتدقيقها.
3. القدرة النسقية: قدرة القيادة على تحويل المؤشرات التنبئية إلى قرارات استباقية مرنة.

تلتقي هذه الرؤية مع أطر الرصد المبكر لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2009, p. 28) والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA, 2013, p. 2). فكلا الإطارين ينظر إلى الانتخابات كمسار مستمر يتطلب متابعة دائمة قبل الاقتراع وأثناءه وبعده (Carroll & Davis-Roberts, 2013, p. 89)، بما يحد من التراجع الميداني ويحفظ تماسك الكتلة التصويتية.

3. الاختلالات الانتخابية والبيئة التشغيلية: الأبعاد والمؤشرات

أولاً: البيئة الإجرائية والتنافسية (الاختلالات التشريعية والسياسية)

تُعد إعادة تشكيل القواعد الإجرائية والتشريعية خلال الدورة الانتخابية، أو صدور الأحكام القضائية الفوقية الطارئة، من أبرز مصادر عدم اليقين والارتباك التشغيلي التي تواجه الماكينات الانتخابية الحزبية (UNDP, 2009, p. 8). وتظهر هذه الاختلالات بوضوح عند فرض تعديلات حادة على قوانين الاقتراع، أو إعادة ترسيم حدود الدوائر الانتخابية (Boundary Delimitation)، أو التغيير المفاجئ في كوتا التمثيل وحساب القاسم الانتخابي. وهذا يربك التخطيط اللوجستي والميداني للماكنات، ويضعف قدرتها على التنبؤ بحصص المقاعد مسبقاً (International IDEA, 2013, p. 4; 2014, p. 11).

لذلك لا يكفي الاكتفاء بالرد القانوني الشكلي لحماية التماسك الميداني؛ بل تتطلب المعالجة إنشاء وحدات رصد متخصصة للتحليل التشريعي. وتعمل هذه الوحدات على قراءة التحولات الفوقية مبكراً، وتكييف هندسة القوائم والترشيحات (Mishler & Rose, 2001, p. 35)، ومعالجة الشكاوى والنزاعات عبر القنوات الدستورية الرسمية قبل أن تتفاقم إلى انسداد شامل أو شلل تنظيمي يهدد الماكنة بالتعثر الميداني (Open Election Data Initiative, 2026, p. 1; UNDP, 2009, p. 48).

على الجانب التنافسي، تتقاطع هذه الاختلالات الإجرائية مع تصاعد الاستقطاب السياسي وتصدع تفاهمات تقاسم السلطة (Power-Sharing Pacts). وهذا يسرّع تراجع نفوذ الأحزاب التقليدية لصالح القوى الاحتجاجية والتنظيمات البديلة (Lipset & Rokkan, 1967, p. 14; UNDP, 2009, p. 11). وعندما تتسع الفجوة الفكرية والعملية بين القيادات الحزبية وقواعدها الشعبية، يبرز التراجع التصويتي وتقلّب سلوك

الناخبين (Mishler & Rose, 2001, p. 35)، ما يفقد الماكنة الميدانية كتلتها الصلبة. وفي هذه النقطة تحديداً، تقوم حوكمة إدارة التعثر على تزويد الماكنة بأدوات عملية لقياس مؤشرات الاستقطاب ومتابعة تغيرات التحالفات، للانتقال من التعبئة الصفرية إلى مرونة تنظيمية وتفاوض وقائي (UNDP, 2009, p. 30).

ثانياً: البيئة المجتمعية والخدمية (الضغط الجيواقتصادي وتحولات الكتلة التصويتية)

تُعد الأزمات الاقتصادية والمشكلات المعيشية وتراجع الخدمات العامة من أبرز العوامل التي تزيد السخط المجتمعي وتعمّق الانقسامات الاجتماعية في البيئة الانتخابية (UNDP, 2009, p. 10). وتشير الدراسات إلى أن اتساع الفجوات الاقتصادية وارتفاع بطالة الشباب يزيدان من استجابتهم لخطابات التغيير، ويدفعانهم لمعاقبة الأحزاب التقليدية ودعم القوى البديلة التي ترفع شعارات الإصلاح (Mair, 2013, p. 22).

لذلك، فإن إدخال المؤشرات الاقتصادية والخدمية كبيانات كمية ونوعية ضمن مصفوفات الرصد الوقائي يساعد الماكنة الميدانية على توقع مظاهر التعثر والتحولات السريعة في الكتلة التصويتية الحرجة مبكراً. وهذا يمكّن القيادة التنفيذية من تعديل الخطاب والخطط الميدانية لتلبية أولويات الشارع قبل يوم الاقتراع، وتجنب مفاجآت النتائج الميدانية (Howlett, 2015, p. 5).

4. تقييم كفاءة الماكينات الميدانية في إدارة الأزمات

أولاً: القصور الهيكلي في آليات التعبئة التقليدية

تُظهر الخبرات الميدانية أن الماكينات الانتخابية المعتمدة على التعبئة العاطفية والعلاقات الزبائنية النفعية (Patronage Politics) تواجه قصوراً تنظيمياً واضحاً عند حدوث أزمات ميدانية مفاجئة (UNDP, 2009, p. 11; Mair, 2013, p. 18). فالاعتماد الكبير على الخطاب الاستقطابي والجمع اللوجستي للأصوات، دون قدرات تحليلية للسياسات، يجعل الماكنة الحزبية أقل قدرة على فهم تغيّر أمزجة الناخبين بسرعة، أو التعامل مع تراجع المشاركة الانتخابية وتفكك القواعد التصويتية الصلبة (Mair, 2013, p. 22; Howlett, 2015, p. 173).

وعندما تشتد حالة عدم اليقين في التنافس، يسبب غياب التحوط المسبق ارتباكاً في العمل الميداني ويحوّل التنافس إلى صراع صفري. فتميل الماكينات التقليدية إلى ردود الأفعال السريعة أو التشكيك الكامل في النتائج، بدلاً من التكيف المرن والبحث عن حلول تفاوضية وقائية (UNDP, 2009, p. 13; Open Election Data Initiative, 2026, p. 1).

ثانياً: آليات الاستجابة الميدانية وتكامل قدرات هوليت

ترتبط كفاءة الماكينات الميدانية المتقدمة بامتلاكها آليات استجابة سريعة تمكنها من امتصاص صدمات النتائج، وإدارة الطعون القضائية، وتقليل تشتت الكتل التصويتية (International IDEA, 2013, p. 2; UNDP, 2009, p. 48). وتتحقق هذه الكفاءة عبر الجمع التطبيقي بين المستويات الثلاثة لنموذج «القدرة التحليلية للسياسات» لمايكل هوليت (Howlett, 2015) ومؤشرات إدارة المخاطر الـ 36 لدى المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA).

ويتوزع هذا التكامل العملي على ثلاثة مستويات:

1. القدرة الفردية: تأهيل كوادر حزبية ومحللين ميدانيين يتقنون المسح البيئي والتنبؤ الإحصائي، لمتابعة التغيرات الصغيرة في الخطاب المحلي ومواطن التوتر الجماهيري (ttelwoH, 5102, p. 371).

2. القدرة التنظيمية: إنشاء غرف عمليات رقمية وإدارية دائمة داخل الماكنة الحزبية، تنقل البيانات الميدانية وتحللها بسرعة لمعالجة عتبات التعثر الصفراء والحمراء قبل تفاقمها، مع مرونة في إعادة توزيع الموارد اللوجستية وتكتيكات الترشيح (anretnI-AEDI lanoit, 4102, p. 2; ttelwoH, 5102, p. 571).

3. القدرة النسقية: تفاعل الماكنة بفاعلية مع البيئة التشريعية والسياسية العامة عبر التواصل مع الهيئات الانتخابية والأطراف السياسية، لتفعيل مدونات السلوك الشرفي وحماية المسار الديمقراطي للاقتراع (ttelwoH, 5102, p. 371; PDNU, 9002, p. 49).

ثالثاً: المحكات الاختبارية وقراءة الممارسات التطبيقية

تُظهر المقارنات الدولية في حوكمة الانتخابات أن قدرة الماكينات الميدانية على تجاوز الانسداد والتعثر ترتبط بدمج أدوات الرصد الوقائي ضمن «الدورة الانتخابية الشاملة»، بدلاً من التعامل مع الانتخابات كحدث ينتهي عند انتهاء الاقتراع (UNDP, 2009, p. 28; International IDEA, 2013, p. 2).

وتوضح قراءة التجارب العملية أن الأحزاب التي أسست وحدات داخلية للرصد والتقييم الكمي والنوعي تمكنت من تعديل خططها وتحالفاتها بمرونة. وهذا ساعدها على تفادي التعثر الميداني والشلل التنظيمي خلال مفاوضات إدارة النتائج ودعم الاستقرار السياسي (UNDP, 2009, p. 53).

5. مصفوفات الرصد الوقائي والنموذج الاستشرافي

أولاً: بنية مصفوفة الإنذار المبكر الانتخابي

تتطلب إدارة التعثر الانتخابي الانتقال من الاعتماد على الانطباعات إلى بناء مصفوفة قياسية تقوم على مؤشرات كمية ونوعية واضحة عبر مراحل الدورة الانتخابية الشاملة (International IDEA, 2013, p. 2; UNDP, 2009, p. 28).

تحدد هذه المصفوفة عتبات الخطر الميداني عبر ثلاثة مستويات متدرجة:

1. المستوى الأخضر: يعكس استقراراً تنظيمياً وتنافساً اعتيادياً ضمن الإطار القانوني القائم.
2. المستوى الأصفر: يمثل عتبة إنذار مبكر عند اشتداد الخطاب الاستقطابي، أو حدوث تعديلات قانونية طارئة، أو تراجع ملحوظ في مؤشرات الرضا المعيشي والخدمي (PDNU, 9002, p. 51; ttelwoH, 5102, p. 571).
3. المستوى الأحمر: يمثل عتبة خطر حرج أو انسداد ميداني، مثل تعقّد الطعون القضائية أو اتساع الدعوات إلى المقاطعة والرفض (PDNU, 9002, p. 12).

أبعاد التعثر والخطورة	المؤشرات الفرعية للرصد الميداني والنسقي	أدوات الجمع والتحليل	عتبات الخطر والإنذار	تدابير التخفيف والاستجابة الاستباقي
التصدع المؤسسي	تسريب توجهات تعديل قوانين الاقتراع، تزايد الضغوط لإعادة ترسيم الدوائر، ورصد ثغرات محتملة في سجل الناخبين.	أجهزة الرصد القانوني والتشريعي المباشر والتتبع الآلي لقرارات الهيئات والمحاكم.	أصفر (تحذير): تداول مشاريع تعديل غير معلنة ومطالبات فئوية بتغيير قواعد التمثيل. أحمر (خطر): مؤشرات غير رسمية بقرارات طعون جوهرية تهدد بإلغاء قواعد قائمة.	تشكيل غرفة عمليات قانونية استباقية لاستشراف ثغرات التعديلات وإعداد ملفات طعون بديلة وتكييف توزيع المرشحين إجرائياً.
التصدع السياسي	حدة الاستقطاب الإعلامي والتحريض، تفكك التحالفات وشلل شبكات الدعم الميداني.	خوارزميات تحليل الخطاب الحزبي واستطلاعات الرأي التتبعية للجمهور.	أصفر (تحذير): ارتفاع الاستقطاب الإعلامي والتعبئة القطبية الحادة. أحمر (خطر): بروز دعوات الانحسار وتفكك التحالفات الحزبية الصلبة.	إطلاق مسوح استطلاعية تتبعية كل 48 ساعة لقياس تحولات الشارع، وتفعيل لجنة ارتباط وتواصل مباشر لضبط التصريحات.
الاهتزازات الخدمية	اتساع السخط المعيشي وتأخر الخدمات العامة وتصاعد الاحتجاجات الفئوية.	الخرائط الجغرافية الميدانية لبؤر الاحتجاج والتتبع الإحصائي للرضا الخدمي.	أصفر (تحذير): اتساع نقمة القواعد وتراجع الرضا عن البرامج الحزبية. أحمر (خطر): حراك احتجاجي واسع وعقاب انتخابي وشيك.	إعادة صياغة البرنامج والخطاب للتركيز على الحلول الخدمية المباشرة وتوجيه الفرق الميدانية للمناطق الأكثر حرجاً.

جدول (1): مصفوفة مؤشرات التنبؤ الوقائي والإنذار المبكر للماكينة الميدانية[1]

1.المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى: (UNDP, 2009, pp. 15–28; International IDEA, 2013, p. 2; International IDEA, 2014, p. 5; Howlett, 2015, pp. 173–175; Open Election Data Initiative, 2026, p. 1).

ثانياً: الإطار التشغيلي لصانع القرار الحزبي

تعتمد قدرة صانع القرار الحزبي على اتخاذ خطوات استباقية على مدى توظيف مخرجات مصفوفة الرصد داخل غرف العمليات وإدارة الأزمات (Howlett, 2015, p. 173). فهذا الإطار يحوّل بيانات الإنذار المبكر إلى قرارات تنفيذية عبر ثلاثة مسارات متكاملة:

1. المسار الأول (التكيّف الاستراتيجي للبرامج): تعديل الخطاب الانتخابي بناءً على الرصد الاقتصادي والاجتماعي لتقليل احتمالات عقاب الناخبين (Mair, 2013, p. 22).
2. المسار الثاني (إدارة النزاعات القضائية): تجهيز الوثائق وملفات الطعون مبكراً للتعامل المباشر مع المفوضيات وهيئات الطعن بعيداً عن المواجهة الصفرية (UNDP, 2009, p. 48).
3. المسار الثالث (الدبلوماسية الحزبية): فتح قنوات تواصل مرنة مع الأطراف السياسية لتوقيع ميثاق الشرف وتسهيل قبول النتائج والتداول السلمي (Mishler & Rose, 2001, p. 25).

ثالثاً: سيناريوهات الاستجابة البديلة وإدارة التعثر المستقبلية

تحتاج إدارة المخاطر إلى مسارات استشرافية تمنح صانع القرار خيارات استجابة مرنة ضمن أطر إدارة الأزمات (Howlett, 2015, p. 175)، وتتوزع على ثلاثة سيناريوهات:

السيناريو الأول - التوافق والتعافي الهيكلي (الوضع الأمثل): قدرة عالية للماكينة الحزبية على احتواء التصدعات وتشكيل تحالفات توافقية بناءً على نتائج الاقتراع ومعايير الشفافية (UNDP, 2009, p. 28).

السيناريو الثاني - إدارة التكيف والمفاوضات الشاقة (الوضع المعتدل): وجود طعون إجرائية معقدة تُعالج عبر المسارات القضائية والتفاوض المسبق دون وصول التنظيم إلى الشلل المؤسسي (UNDP, 2009, p. 53).

السيناريو الثالث - الانسداد المؤسسي وتشتت القواعد (الوضع الأسوأ): تفاقم تراجع التصويت وظهور مقاطعة أو رفض كامل للنتائج، ما ينذر بأزمة حكم وارتباك تنظيمي يستدعي وساطات متقدمة وإعادة بناء القواعد من البداية (Lipset & Rok-kan, 1967, p. 14; UNDP, 2009, p. 17).

6. الخاتمة والتوصيات الاستراتيجية

الخاتمة

تُظهر هذه الدراسة أن النموذج التقليدي للماكنات الانتخابية الحزبية لم يعد كافياً لمواجهة تحديات تغير البيئات التنافسية، وتراجع الإقبال التصويتي، وتقلب سلوك الناخبين. فإعادة تنظيم الماكنة الميدانية لتصبح «منظومة حوكمة وقائية لإدارة التعثر الانتخابي» تمثل متطلباً أساسياً لصون التماسك الداخلي ودعم الاستقرار السياسي.

ومن خلال الجمع بين القدرة التحليلية للسياسات (Howlett, 2015, p. 173) وأطر الرصد الوقائي الدولية (UNDP, 2009, p. 28; International IDEA, 2013, p. 2)، توضح الدراسة أن بناء مصفوفات رصد استباقية بثلاثة أبعاد - التصدع المؤسسي، والتصدع السياسي، والاهتزاز الجيواقتصادي - يمنح القيادة التنفيذية رؤية مبكرة تزيد قدرة التنظيم على التكيف المرن مع الأزمات قبل وصولها إلى الشلل الميداني أو الانسداد التنظيمي.

أولاً: خلاصة النتائج النظرية والتطبيقية

تُثبت هذه الدراسة فرضيتها المحورية: قدرة الماكينات الميدانية على الصمود وتقليل الهدر التشغيلي ترتبط طردياً بتحوّل وظيفتها من مجرد أداة حشد موسمية إلى منظومة حوكمة وقائية لإدارة التعثر الانتخابي.

ويبرز التحليل ثلاث نتائج رئيسة:

1. تعدد أبعاد التهديد: المخاطر الميدانية لا تنحصر في يوم الاقتراع، بل تتوزع على ثلاثة أبعاد مترابطة: التصدعات المؤسسية الناتجة عن التعديلات القانونية والإجرائية الفوقية، والتصدعات السياسية المرتبطة بالاستقطاب وتفكك التحالفات وتراجع المشاركة، والاهتزازات الجيواقتصادية الناتجة عن ضعف الخدمات والضغوط المعيشية.
2. الانتخابات كدورة ممتدة: التعامل مع العملية الانتخابية كمسار مستمر بدلاً من عدِّها حدثاً مؤقتاً يمنح وقتاً كافياً لتفعيل التحوط الوقائي قبل تفاقم الأزمات.
3. جدوى العتبات والسيناريوهات: اعتماد مستويات خطر واضحة يساعد على تجاوز ردود الفعل السريعة، والانتقال إلى سيناريوهات استجابة بديلة تحفظ مرونة الماكنة وثبات قاعدتها التصويتية.

ثانياً: التوصيات الاستراتيجية لصناع القرار والماكنات الميدانية

تحتاج القيادات الحزبية وإدارات الحملات إلى خطوات عملية تنبني على نتائج الدراسة:

1. وحدات الرصد والتحليل: إنشاء وحدات دائمة للرصد الوقائي داخل التنظيم لمتابعة

المتغيرات البيئية والقرارات القانونية والقضائية والانتخابية باستمرار.

2. مصفوفات الإنذار المبكر: تطويع مؤشرات أداة إدارة المخاطر الانتخابية (ERM Tool) التابعة لمنظمة (International IDEA) لمتابعة مواطن التوتر الاجتماعي، ومستوى السخط المعيشي، والتغيرات السريعة في الكتلة التصويتية الصلبة.

3. الدبلوماسية الحزبية: التوقيع المبكر على مدونات السلوك ومواثيق الشرف، وفتح قنوات تواصل مرنة مع الأطراف الأخرى لإدارة التنافس سلمياً ومنع التصعيد في الشارع.

4. الجاهزية القانونية: تدريب فرق الماكنة على توثيق المخالفات وتجهيز ملفات الطعون، لمعالجة الخلافات عبر المسارات القانونية بدلاً من التعبئة الجماهيرية.

5. تكييف الخطاب والبرامج: تعديل البرامج والرسائل الانتخابية بما يتوافق مع القضايا الخدمية والمعيشية التي تكشفها مؤشرات الإنذار المبكر.

قائمة المصادر والمراجع (References List - APA 7th)

أولاً: المراجع باللغة العربية (Arabic References)

1. علوان، محمد حمزة. (2026، تشرين الثاني/نوفمبر). الفاعلية اللوجستية للماكينات الانتخابية وتأثيرها في تحصين القواعد الاقتراعية: دراسة مقارنة في الانتخابات المحلية بالعراق 2023. مركز البيدر للدراسات والتخطيط.

2. مبادرة بيانات الانتخابات المفتوحة. (2026). أمن الانتخابات: دليل البيانات الانتخابية المفتوحة. Open Election Data Initiative. https://openelectiondata.net/ar/guide/key-categories/security/

3. ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية (English References)

1. Howlett, M. (2015). Policy analytical capacity: The supply and demand for policy analysis in government. Policy and Society, 34(3–4), 173–182. https://doi.org/10.1016/j.polsoc.2015.09.002

2. International IDEA. (2013). Electoral Risk Management Tool (ERM Tool): Overview and guides. International Institute for Democracy and Electoral Assistance. https://www.idea.int/data-tools/tools/electoral-risk-management-tool

3. International IDEA. (2014). Electoral Management Design: Revised Edition. International Institute for Democracy and Electoral Assistance. https://www.idea.int/publications/catalogue/electoral-management-design-revised-edition

4. Lipset, S. M., & Rokkan, S. (1967). Cleavage structures, party systems, and voter alignments: An introduction. In S. M. Lipset & S. Rokkan (Eds.), Party Systems and Voter Alignments: Cross-National Perspectives (pp. 1–64). The Free Press.

5. Mair, P. (2013). Ruling the void: The hollowing-out of Western democracy. Verso Books.

6. United Nations Development Programme [UNDP]. (2009). Elections and conflict prevention: A guide to analysis, planning and programming. Democratic Governance Group, Bureau for Development Policy, UNDP. http://content-ext.undp.org/aplaws_publications/2431678/Elections-Conflict-Prevention.pdf

7. Mishler, W., & Rose, R. (2001). What are the origins of political trust? Testing institutional and cultural theories in post-communist societies. Comparative Political Studies, 34(1), 30–62.

8. Carroll, D. J., & Davis-Roberts, A. (2013). The Carter Center and election observation: An obligations-based approach for assessing elections. Election Law Journal: Rules, Politics, and Policy, 12(1), 87–93. https://doi.org/10.1089/elj.2013.1215

هوية البحث

- **الباحث:** د. محمد حمزة علوان - أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية/جامعة النهرين.
- **الموضوع:** إدارة التعثر الانتخابي: آليات الرصد الوقائي وحوكمة الماكينات الميدانية
- **تأريخ النشر:** تشرين الثاني - نوفمبر 2026

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org